عقد اتفاق على توريد قرطاسية وأدوات مكتبية لصالح وزارات ومؤسسات دولة فلسطين

عطاء رقم (2021/74)

إنه في يوم الاثنين الموافق 2022/2/21 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية في دولة فلسطين يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة.

طرف ثان: محمود أمين محمود صالحية مشتغل مرخص/901648345 عنوانه الرئيسي /غزة- شارع الشهداء يمثلها السيد/ محمود أمين محمود صالحية هوية رقم /901648345

رقم هاتف-جوال/0599600812

مقدمة الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح **العطاء رقم 2021/74** بشأن **توريد قرطاسية وأدوات مكتبية لصالح وزارات ومؤسسات دولة فلسطين** ، وحيث أن الطرف الثاني اشترك بالعطاء المطروح أعلاه ،وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء بالتجزئة على الطرف الثاني **وفق الأسعار والوحدات والأصناف المحددة** في قرار الإحالة النهائية الصادر **بتاريخ 2021/9/16** كون عرضه الأرخص المطابق، **على أن يكون السعر بالشيكل الجديد وشاملاً كافة أنواع الضرائب والرسوم.**

لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-

1- تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية والعينات والأسعار المقدمة من الطرف الثاني وقرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية **بتاريخ 2021/9/16** الخاص **بالعطاء رقم (2021/74)** جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.

2- يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.

3- يلتزم الطرف الثاني بتوريد المواد والأدوات المتفق عليها في وزارات ومؤسسات دولة فلسطين أو أي جهة أخرى تحددها الجهة المستفيدة خلال مدة أقصاها (شهر) من تاريخ استلامه أمر التوريد الخطي ووفقا للمواصفات الفنية والعينات المعتمدة والأسعار المقدمة من الطرف الثاني والواردة في قرار الإحالة.

4- يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكمية التي تطلب منه طوال مدة العقد ولا يحق له الامتناع عن التوريد أو المطالبة بزيادة في الأسعار بحجه ارتفاع الأسعار سواء كان الارتفاع في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.

5- يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن المواد والأدوات التي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وفقاً للأسعار الواردة في قرار الإحالة المذكور أعلاه على أن يتم الدفع خلال **(ثلاثين) يوماً** من تاريخ تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة ويكون السعر شاملا كافة أنواع الضرائب والرسوم بما فيها أجور النقل والتحميل والتنزيل في الأماكن التي تحدد للطرف الثاني من قبل الجهة المستفيدة.

6- يلتزم الطرف الثاني **بتقديم كفالة حسن تنفيذ بمبلغ وقدره ($2000) فقط ألفي دولار امريكي لاغير،** وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة، على أن تبقى سارية المفعول حتى تاريخ انتهاء مدة هذا العقد المشار إليها أدناه.

7- يحق للطرف الأول وبالاتفاق مع الطرف الثاني وبنفس الأسعار تمديد العقد وفقا لمقتضيات المصلحة العامة.

8- مدة هذا العقد **سنة ميلادية كاملة تبدأ اعتباراً من تاريخ 2021/10/1 حتى 2022/9/30** ، ومع ذلك يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد، وفى هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء المواد الذي تأخر الطرف الثاني في توريدها وبنفس المواصفات من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار مضافا إليها 10% مصاريف إدارية من ضمانته البنكية والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.

9- يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المتفق عليه أن يخصم يوميا 1% من قيمة الكمية التي يتأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ هذا التأخير عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتبارا من تاريخ نشوء هذه الظروف وفي جميع الأحوال يجب على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعته من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.

غزة-برج الوليد-هاتف: 08-2824368 فاكس:08-2826990

10- لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف أخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامنا مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليه وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.

11- لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهما حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، وإلا يتم الفصل فيه وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق دولة فلسطين وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف أول
الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية
يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة

طـرف ثاني
محمود أمين محمود صالحية
يمثلها السيد/ محمود أمين محمود صالحية

غزة-برج الوليد-هاتف: 08-2824368 فاكس:08-2826990